******جمهورية العراق**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعه ميسان**

**كلية الإدارة والاقتصاد**

**قسم الاقتصاد**

**عنوان البحث**

**الفساد المالي والإداري ما بعد عام 2003**

بحث مقدم إلى مجلس قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان

كجزء من متطلبات لنيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

**بأشراف : م. د.**

**مظهر عبد الجبار**

**أعداد الباحثان**

**حبيب علي غايب**

**محمد غازي فيصل**

**1444هـ 2023م**

بسم الله الرحمن الرحيم



صدق الله العلي العظيم

**الأهداء**

**الحمد لله على توفيقيه لي، أهدي ثمره جهد اربع سنوات مضت في رحاب جامعه ميسان إلى منبع الوفاء والإيثار والحجر الذي احتضن الأطهار إلى أم الساده الأقمار (أم البنين فاطمه بنت حزام رضوان الله عليها) كما واهدي بحثي هذا إلى أرواح الشهداء العراق من الحشد الشعبي والقوات الأمنية الذين ضحو بأنفسهم لكي نصل إلى هذه اللحظة من النجاح وكما اهدي بحثي هذا الى روح أبي الى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي رحمة الله داعياً الله أن يوفقنا وأن ينال بحثنا المتواضع هذا قبول والرضا الأساتذة المحترمين**

**الشكر والتقدير**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**"لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"**

**ولو أنني أوتيت كل بلاغة \*\*\*\*\*\*\*\*\* وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر**

**لما كنت بعد القول ألا مقصر \*\*\*\*\*\*\*\* ومعترفاً بالعجز عن واجب الشكر**

**يسرني أن أتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان إلى أستاذ (م. د. مظهر عبد الجبار) على ما بذله من جهد وتحمل المشقة والتفاني في أيصال المعلومة والتعامل الطيب جعلها الله في موازين حسناته وشكري وتقديري إلى كل الأساتذة العاملين في كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد الذين لا تصف كل كلمات الشكر والأمنتان رد فضلهم. ونحن العارفين بفضلكم المستضيئين بقدركم العاجزين عن القيام بشكركم وأسئل المولى عز وجل أن يجعلنا وإياكم من أهل الجنة وأن يرزقنا وأيامكم الفردوس الأعلى من الجنان**

**(هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ)**

|  |
| --- |
| **المحتويات** |
| الموضوع |  الصفحة  |
| الآية القرآنية | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والتقدير | جـ |
| قائمة المحتويات  | د |
| الجداول  | ز |
| المقدمة  | 1 |
| أهمية البحث-مشكلة البحثاهداف وفرضية البحثمنهجية البحث  | 2 |
| المبحث الأول- المطلب الاول | 4-7 |
| المطلب الثاني | 8-9 |
| المطلب الثالث | 10-11 |
| المبحث الثاني المطلب الاول | 12 |
| المطلب الثاني | 13-16 |
| المطلب الثالث | 17-19 |
| المبحث الثالث –المطلب الاول | 20-22 |
| المطلب الثاني | 23-24 |
| الخاتمة | 25 |
| الاستنتاج | 26 |
| التوصيات | 27 |
| المصادر  | 28-29 |
|  |  |

**الجداول**

|  |  |
| --- | --- |
| عنوان | الصفحة  |
| هيئة النزاهة للأموال المهدورة جراء الفساد الأداري  | ٧ |
| قضايا الفساد الأداري والمالي في بعض الوزارات العراقية | ٢٢ |
|  |  |
|  |  |
|  |  |
|  |  |

المقدمة:

 بعد ان احُتل العراق من قبل القوات الولايات المتحدة الأمريكية المحتلة حتى استشرى الفساد في كل مفاصل الدولة العراقية لذلك اصب العراق من الدول المتقدمة ليس على صعيد تطور الدول بل في المراتب المتقدمة في انتشار الفساد المالي والإداري بين مفاصل ومكونات الدولة العراقية وصنفته منظمة الشفافية الدولية في هذه الدرجة المتقدمة من الفساد وهذا ليس غريبا لان أية دولة تحتل تكون الغاية من قبل المحتل هي السيطرة على موارد البلاد ونشر الفساد في الدولة لكي تسهل عملية سيطرتها وتمكينها من الدولة المحتلة, ولا يمكننا هنا حصر حالات الفساد والمالي والإداري في عراق اليوم بشكل واسع, ولكن سنسعى في هذه الدراسة البحثية إلى تسليط الضوء على دور ظاهرة الفساد السياسي الإداري في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد العام 2003، وعلى الرغم من إن للفساد جذور في العراق قبل هذا التاريخ , إلا إن وتيرة الفساد ازدادت بعد العام 2003 ولأسباب عديدة, ونظرا لخطورتها وصعوبة التحكم فيها، فهذه الظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل ، طالت كافة أركان الدولة العراقية ولم تسلم منها أياً من المؤسسات، ولم تفرق في امتدادها وتشعبها بين مؤسسة قديمة وأخرى جديدة، وخاصة المؤسسات الاقتصادية ( النفط والغاز, والاستثمار, والعقود وغيرها) وتعد ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية, ومنها المجتمع العراقي, إذ أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها, بدأً بالأمن وما تبعه من شلل في عمليه البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها , وعند البحث عن نشأة الفساد في العراق لم يتضح تاريخ محدد نشأت به هذه الظاهرة وليس كما يدعي البعض بعد 9 / 4 / 2003 ولكن كتاريخ مقرب منذ عشرينيات القرن الماضي وهذه هي دراسة أجراها بعض الباحثين أي بعد نشوء جمهورية العراق ، و لكن هذه الظاهرة اختلفت في أسلوبها وفي نسبها لكل فترة زمنية ولكل حكم في العراق ، وبدأت بالتزايد في الثلاثين سنة الماضية بشكل كبير وازدادت في السنوات الأخيرة ، وبدأ الفساد الإداري بالازدياد بعد عام 1980 في استنفاذ الطاقات المالية والبشرية والعلمية لدوائر الدولة وتحويل هذه الجهود إلى حروب عبثية لا هدف منها ، ولا نجاح يذكر للدولة العراقية ، وازداد الفساد في العراق بعد الحرب العراقية على الكويت والحصار الذي فرض على العراق في عام 1990 و تحول الفساد إلى فساد ورشاوى داخلية تقتصر في داخل العراق و ذلك بعد انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأخرى وانخفاض رواتب الموظفين . وبدأ الفساد بالتزايد وتغيب الرقابة والمحاسبة حتى سقوط النظام في عام 2003 .

**١-أهمية الدراسة :**

وان اهميه البحث اكتسبت من خلال النتائج التي قد تكون مساهمة متواضعة في تلمس الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة وإمكانية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الحكيمة المناسبة لمعالجتها باعتبار إن الفساد يشكل أحد الآفات التي تواجهها اقتصاديات الدول في القطاعين العام والخاص على حد سواء وتؤدي إلى نتائج خطيرة يقف في مقدمتها انهيار النظام الاقتصادي وانحرافه عن تحقيق أهدافه, ولغرض توضيح التوافق بين المشكلة الفكرية للبحث وأهميته تم صياغة الأنموذج الافتراضي الذي يؤشر تصورات الباحث للعلاقة بين ظاهرة الفساد المالي الإداري ومدى تأثير تلك الظاهرة على تحجيم الاقتصاد العراقي , ووضع الحلول المناسبة للقضاء على ظاهرة الفساد للنهوض بالواقع الاقتصادي ومن ثم تحسين المستوى العام للاقتصاد.

 **2- مشكلة البحث:**

ان مشكلة البحث تتجسد في كيفية بناء وتطوير مؤسسات سياسية واقتصادية رصينة تعتمد في تحديد أهدافها على المعايير الأخلاقية التي توازن بين حاجات المجتمع وكيفية التصرف بالمال العام فضلاً عن انجاز الاعمال من خلال قرارات معتمدة على المعايير الأخلاقية الرشيدة من خلال الأنظمة الرسمية وقواعد العمل وعليه فان المشكلة الفكرية للبحث سوف تتجسد في الإجابة على مجموعة من التساؤلات تتمثل بالاتي :

ما هو الفساد ؟ ما هي أسبابه؟ وابرز مظاهره ؟

هل يسبب الفساد السياسي الإداري تدهور الأداء الاقتصادي العراقي ؟

ماهي طرق القضاء عليه وماهوا دور القوانين والقرارات للحد من ظاهرة الفساد السياسي الإداري؟

3**- هدف البحث:**

يسعى البحث إلى توضيح أثار الفساد المالي والإداري في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي, إضافة إلى الآثار السلبية على مجمل القطاعات الاقتصادية, ووضع السبل الكفيلة لمعالجته.

**4- فرضية البحث**:

 يفترض البحث إن للفساد والعوامل المسببة له دور أساسي في تحجيم الاقتصاد العراقي , كذلك للفساد المالي والإداري دور في فشل الكثير من الخطط الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية في العراق, اعتمد البحث في إثبات أو دحض فرضيته الاستدلال والاستنباط منهجا.

**5- منهجية البحث :-**

يوجد العديد من المناهج التي يمكن الاعتماد عليها في موضوع الفساد المالي والإداري, منها التقليدية مثل المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي, ومنها المناهج المعاصرة كالمنهج التحليلي والمنهج الإحصائي, لذا فأننا طبقا لبحثنا هذا سنقوم باستخدام المنهج التاريخي لعرض تاريخ الفساد المالي والإداري في العراق, والمنهج التحليلي لغرض شرح وتحليل أسباب ومظاهر الفساد الإداري ودورها في تحجيم الاقتصاد العراقي.

**6- هيكلية البحث:**

سوف يتم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول: مفهوم الفساد وقد قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول مفهوم الفساد والفساد المالي والإداري، والثاني أسباب الفساد المالي والإداري ، ثم الثالث مظاهر وأشكال الفساد المالي والإداري .المبحث الثاني تناول المطلب الاول واقع الفساد المالي والإداري, والثاني أثار الفساد المالي والإداري في العراق و المطلب الثالث أسباب الداخلية والخارجية للفساد. والمبحث الثالث قسم إلى مطلبين المطلب الاول الفساد المالي والإداري في بعض الوزارات والقطاعات العراقية. المطلب الثاني آليات مكافحه الفساد المالي والإداري

**المبحث الأول : مفهوم الفساد**

 ان الفساد آفة قد تكون فتاكة وهي قديمة ومخضرمة وجدت في كل العصور والمجتمعات، مما جعل إن الفساد المالي والإداري أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحديث، رغم أن نشأته تعود في جذورها إلى بداية الخلق ونشأت البشرية ، وذلك بدلالة ما ورد في القران الكريم من قصص الخلائق ومنذ وجود ادم عليه السلام ، لقوله تعالى: " والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار " (سورة الرعد, الآية 25), واليوم تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وذات جذور، تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ، وهو داء خطير يهلك الحرث والنسل لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة ، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي، والمستوى المعيشي المرتفع ، بينما يرتفع بمعدلات ووتائر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص . ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد السياسي الإداري ، كانتشار الرشوة ، والتسيب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات وظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها علي ما تفرزه من سلبيات علي قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد أثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثير مباشر علي اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلي أنها تؤدي إلي اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، كما أنها تعمل علي اعتياد الأفراد لسلوكيات يلفظها كل مجتمع ينشد المحافظة علي ما بني عليه من قيم ومبادئ، ناهيك عن تأثيرها علي الحياة السياسية حيث تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة علي سيطرة رأس المال والرشوة هذا وعلي إثر الانفتاح العالمي وإذابة الحدود بين الدول في مختلف المجالات ظهر ما يعرف بظاهرة "عولمة الفساد" لينطلق بذلك الفساد عابراً حدود الدول من خلال جرائم منظمة ترتكب ليستحيل بواسطة فرد واحد، بل من خلال مجموعة منظمة من الأفراد تدعمهم عدة مؤسسات تتعدد جنسياتها, بذلك يستحيل تحديد هوية أو جنسية محددة لهذه الظاهرة.

**المطلب الاول: مفهوم الفساد والفساد المالي والإداري.**

 ١\_١\_١**مفهوم الفساد لغة واصطلاحا**

اولا: الفساد لغة: هو العطب والتلف وخروج الشيء عن الاعتدال, ونقيض الإصلاح, ومصدر الفعل فسد، جاء في مختار الصحاح: "فسد الشيء يفسد –بالضم- فسادًا فهو فاسد، وَفسد فسادًا فهو فسيد, والفساد له أكثر من معنى في اللغة منها: ضد الصلاح ، يقال : أصلح الشيء بعد إفساده أي: أقامه. ومنها التقاطع والتدابر، يقال: تفاسد القوم أي: تدابروا وتقاطعوا. ومن معاني الفساد أيضًا: الجدب والقحط، وعلى هذا المعنى فسر الفساد في قوله تعالى" : ظهر الفساد في البر والبحر" )سورة الروم الآية 41 ) والمفسدة ضد المصلحة، والاستفساد: خلاف الاستصلاح (١)

أما الفساد في اللغة الانكليزية فان لفظ فساد ( Corruption) يأتي من الفعل ألاتيني (Rumpere ) أي يكسر, وهو ما يعني إن شيئا قد كسر , وهذا الشيء قد يكون مدونة سلوك أخلاقية أو اجتماعية, وليتم كسر هذه القاعدة فإنها يجب إن تكون دقيقة وشفافة (٢)هذا ما يتعلق باللغة .

ثانيا: الفساد اصطلاحا: يعرف "الفساد" في الاصطلاح الشرعي. يطلق جمهور الفقهاء وعلماء لفظ الفساد في باب المعاملات بمعنى البطلان، فالمعاملة الفاسدة عندهم هي تلك التي اشتملت على مخالفة الشرع في ركنٍ من أركانها أو شرط من شروطها، وينبني على هذا الحكم عدم ترتب أيٍ من الآثار الشرعية على المعاملة التي وصفت بأنها فاسدة، وان بعض العلماء يقصدون بالفساد في باب المعاملات كون الفعل مشروعًا بأصله أي صحيح الأركان، وغير مشروع بوصفه أي بشروطه، وعليه فهم يعدون الفساد منزلة وسطى بين الصحة والبطلان، فيرتبون بعض الآثار الشرعية على المعاملات الفاسدة دون الباطلة (٣)أما من ناحية المفهوم فيعرف الفساد على انه ( استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع ومآرب شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة ,وبعبارة أخرى هو سلوك غير رسمي تفرضه ظروف معينة تتعرض له المجتمعات من حين إلى آخر) وهو كذلك

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١- ادم نوح علي معابدة, مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, العدد 2, المجلد 21, ( دمشق, جامعة دمشق) 2005, ص413.

٢– فيتو تانزي, الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق, مجلة التمويل والتنمية, العدد 4, المجلد 32, ( واشنطن, صندوق النقد الدولي), 1995, ص24.

٣– ادم نوح علي معابدة, مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي, مصدر سبق ذكره, ص 414.

 ( الخروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرها من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو للجماعة)(١).

كما أن الفساد يوجد حيثما توظف أية منظمة أو أي شخص صاحب سلطات وصلاحيات ما هم مخولون به على وفق أسس غير موضوعية تطغى عليها غلبة المصالح الخاصة والذاتية على مصالح المجتمع، والخضوع لحكم الهوى والرغبة دونما التفات إلى النتائج المترتبة على سلوكياتهم، بخاصة عندما يتمتع شخص أو منظمة بحماية خاصة أو حصانة تجنبهم المساءلة أما الفساد في القرآن الكریم فقد جاء في مواضع كثیرة وقد فسر العلماء اللفظ القرآني "الفساد" على عدة أوجه ومنها الفساد یعني العصيان كما في قوله تعالى (اذا قیل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا أنما نحن مصلحون الأ أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) الفساد في البر والبحر ویعني القحط والجدب كما في قوله تعالى (ضهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أیدي الناس لیذیقهم بعض الذي عملوا لعلهم یرجعون) -الفساد یعني السحر)وقال فرعون ائتوني بكل سحر علیم فلما جاء السحرة قال لهم موسى ألقوا ما أنتم ملقون فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر أن الله سیبطله أن الله لا یصلح عمل المفسدين)

-الفساد یعني الهلاك كما في قوله تعالى (وقال موسى لأخیه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبل المفسدين)(٢)

 ١\_1\_٢ **مفهوم الفساد المالي والإداري**:

 لا يوجد مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها يخلو من مظاهر الفساد المالي الإداري بما فيها مجتمع الإسلام على الرغم من الطهر والعفاف والعفة والنقاء التي ميزت الفكر الإسلامي على مر العصور والأزمنة ، إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها أنما يخص بصوره عامه لا خاصه ، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول ، لما تسبب من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري ، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول وتعالت النداءات إلى إدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة ومناسبه لذلك .

**أولاً : الفساد المالي**:

يمكن ان يعرف الفساد المالي بأنه سلوك غير اخلاقي وغير أمين يعمل على جمع جميع الانحرافات المالية للتشريعات والقوانين للعمل لمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة، وتسير لأشخاص أو مؤسسات خاصة وتشمل تقديم رشاوي للجهة المنتفعة، وتشمل الهدايا والرشاوى، وغسل الأموال والنصب على المستثمرين، يعرف أيضًا بأنه خروج عن قوانين الدولة ومصالحها وعدم التقيد به من أجل تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية للشخص او مجموعة معينه

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١- سعيد يوسف كلاب؛ وآخرون, دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد, ورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية( القاهرة, الجهاز المركزي للمحاسبات), 2006, ص3.

٢-القرآن الكريم سورة. الأعراف أيه ١٤٢

**ثانياً : الفساد الإداري**:

 هناك صعوبة في إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري، وترجع هذه الصعوبة لعدة اسباب من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشـعب معالمهـا وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها. لذلك أعطيت عدة تعاريف لهـذه الظاهرة، ومن ضمن التعاريف التي أعطيت للفساد الإداري تعريف منظمة الشفافية الدولية حيث عرفته بأنه ''استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة'', أما البنك الدولي فيعرفه بأنه ''إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (١) ومن الملاحظ على التعريفين انهما قصرا الفساد الاداري على القطاع العام دون الخاص في حين ان الفساد الاداري يشمل القطاع الخاص ايضا ً الا انه حسب اعتقادنا اقل وطأة مما هو الحال في القطاع العام وذلك لتوفر الرقابة الجادة والنزيهة في القطاع الخاص على عكس ما هو موجود في القطاع العام . وقد وردت تعريفات متعدده للفساد الاداري منها انه مجموعة من الاعمال المخالفة للقوانين والهادفة الى التأثير على سير الادارة العامة او قراراتها او انشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة او الانتفاع غير المباشر او هو سوء استخدام السلطة من قبل الموظف المعني في القطاع العام او الخاص من اجل تحقيق مكاسب خاصة (معنوية او مادية) بمختلف الوسائل غير المشروعة نظاميا ً بصورة سرية او علنية (٢)

جدول (١)

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات بالسنوات الاخيرة بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار

المصدر :مقالة سعد العنزي وجهة نظر تحليلية في الفساد مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية العدد السادس / السنة الثانية / آب 2002

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

١-مفيد دنون يونس، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101 ،المجلد32 ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010 ،ص245.

٢-سلامة بن سليم الرفاعي, الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و دورها في محاربة الفساد المالي : دراسة مقارنة, المنهل للطباعة , 2015,ص32,ص45.

**المطلب الثاني: أسباب الفساد:**

 هناك عدة أسباب للفساد منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي, لذا تم تقسيم المطلب ثلاث نقاط فرعيه, الأول تناول الأسباب السياسية, والثاني الأسباب الاقتصادي, والثالث بحث الأسباب الاجتماعية والثقافية وهي الاتي:

 ١\_٢\_١: **الأسباب السياسية:**

ينتشر في المجتمعات التي تتصف بضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة فى إدارة شؤونها العامة ، وفى الدول التي تتسم حكوماتها بالاستبداد السياسي والدكتاتورية ، فغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة وغياب عناصر الحكم الصالح وضعف الدور الرقابي ، كما إن هذه الظاهرة تنتشر بشكل كبير ولكن بسرية عالية فى ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته ، وهو أمر مرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات ، فوجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تأخذ دورها فى إشاعة العدل والمساواة بين أفراد الشعب وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع بعدالة ومدى أتباع الإجراءات الموضوعية ، وهنالك التعيينات فى الوظائف الحكومية وذلك بالاستناد الى الولاء للنظام وليس الكفاءة عوامل أخرى تتعلق بضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة التى يمكن أن تسهم فى تفشى ظاهرة الفساد الإداري ، وكون النظام السياسي نظاما سلطويا اقرب الى الحكم الفردي او هو نظام ديمقراطي يأخذ بتعدد الأحزاب ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية وحصر السلطات والصلاحيات بيد الرئيس الأعلى بدون تفويض متوازن باتجاه المركزية وضعف الرقابة داخل مؤسسات الدولة وغياب الشفافية وضعف نشاط مؤسسات المجتمع المدني يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وانتشار هاأن ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية (١)

١\_٢\_٢**الأسباب الاقتصادية** :

العادل للثروة بين أفراد المجتمع وانخفاض الرواتب والأجور في ظل ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف وسوء التخطيط باستخدام الموارد ، كل ذلك يؤدي الى تشجيع انتشار ظاهرة منح الرشوة للمسئولين لتخطى القواعد والنظم والإجراءات العامة والمساءلة، وانتهاك القوانين والأنظمة والقواعد الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية والإسراف فى استخدام المال العام وكل هذه عوامل تساهم فى وانتشار الفساد الإداري أخرى إن تضخم الجهاز الحكومي وهيمنة أجهزة الدولة على النشاط ومن جهة المالي الاقتصادي وحرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه ،الأمر الذي يرتبط ضعف الإطار المؤسسي الممارسة العمل فى داخل والنظم السياسي، ويؤدي هذا الوضع بطبيعة الحال الى انتشار الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية سواء كان ذلك من عقد الصفقات للتسليح او اتفاقات النفط ، فضلا عن تدخل السلطة فى توجيه الائتمان من المصارف لحلفائهما رجال الإعمال ، الأمر الذي يرتبط أيضا بتدني معدلات الاستثمار المجدي وبالتالى التأثير تتعلق المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية سلباً على عملية التنمية .(٢)

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-( ﻣروان ﻣﺣﻲ اﻟدﯾن اﻟﻧﺻوﻟﻲ ، اثر اﻟﻔﺳﺎد ﻓﻲ اﻟﻧﻣو اﻻﻗﺗﺻﺎدي ، ورﻗﺔ ﻗدﻣت اﻟﻰ اﻟﻣؤﺗﻣر اﻟﻌﻠﻣﻲ اﻟدوﻟﻲ ﻟﻧﻘﺎﺑﺔ ﺧﺑراء اﻟﻣﺣﺎﺳﺑﺔ ﻓﻲ ﻟﺑﻧﺎن ﺣول اﻟﻣﺣﺎﺳﺑﺔ وﻣﺗطﻠﺑﺎت اﻟﻘرن اﻟﺣﺎدي واﻟﻌﺷرﯾن ١٩٩٨.

٢-(ﻣﯾﺧﺎﺋﯾل ﺟوﻧﺳون ، ﻓﺳﺎد اﻹدارة واﻹﺑداع ﻓﻲ اﻹﺻﻼح، ﺗرﺟﻣﺔ ﻋﺑد اﻟﺣﻛم أﺣﻣد اﻟﺣزاﻣﻲ،اﻟدار اﻷﻛﺎدﯾﻣﯾﺔ ﻟﻠﻌﻠوم ، اﻟﻘﺎﻫرة ،٢٠٠٩

 ١\_٢\_٣ **الأسباب الاجتماعية والثقافية**:

تتضمنه من معتقدات مشتركة بين فراد المجتمع دور كبير في بناء العلاقات الاجتماعية وتنظيمها على اسس صحيحة ، فالولاء العائلي والقبلي أو الحزبي، وارتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني كل هذه العوامل تؤدي الى انتشار ظاهرة الفساد ، كما تؤدي العادات والتقاليد الاجتماعية والعلاقات العشائرية الى انتشار هذه الظاهرة خصوصا أذا تحولت هذه العلاقات الى علاقات ذات ارتباطات طائفية فيلجا للمسئولين الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم ومجاملتهم إذ تعطى مثلا لأقارب المسئولين الكبار الوظائف العامة التىيستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة. كما أن عدم وجود سياسة واضحة للمؤسسة الإدارية المكاسب القوانين وعدم تطورها وعدم وضع الموظف الإداري المناسب في المكان المناسب، الى جانب ضعف الوازع الديني وغياب الضميرلدى هذا الموظف والخضوع لشهوات النفس الأمارحة بالسوء الى جانب طبيعة القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد التى أكتسبها من التنشئة الاجتماعية فى المجتمع الذي يعيش فيه تلعب دوركبيرأ فى دفع هذا الموظف إلى أن يصبح أو لا يصبح الفساد جزء من سلوكه الأداري.(1)

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. -(ﻣﯾﺧﺎﺋﯾل ﺟوﻧﺳون ، ﻓﺳﺎد اﻹدارة واﻹﺑداع ﻓﻲ اﻹﺻﻼح، ﺗرﺟﻣﺔ ﻋﺑد اﻟﺣﻛم أﺣﻣد اﻟﺣزاﻣﻲ،اﻟدار اﻷﻛﺎدﯾﻣﯾﺔ ﻟﻠﻌﻠوم ، اﻟﻘﺎﻫرة ،٢٠٠٩

**المطلب الثالثً:- مظاهر وأشكال الفساد المالي والإداري.**

تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين تناول الاول مظاهر الفساد الاداري, وتناول الفرع الثاني اشكال الفساد الاداري.

 ١\_٣\_١: **مظاهر الفساد المالي والإداري,** لاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية (١)

اولا: الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال لخلاف التشريع أو لأصول المهنة وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعي أنها رشوة مهما اختلفت التسميات، وهي ليست ظاهرة عابرة أو عرضية إنما ظاهرة مؤثرة من الناحية الاقتصادية ونتائجها مؤذية ، ويتحمل المجتمع من جرائها كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستويات الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية.

ثانيا: تهريب الأموال: من خلال قيام المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني وبدون وجه حق وتهريبها للخارج.

ثالثا: مخالفة قانون الخدمة المدنية : من خلال قيام المسؤولين بالتعيينات العشوائية في أجهزة الدولة دون حاجة حقيقية لها, إضافة إلى تعيينات في الأجهزة الحكومية المهمة بدون مؤهلات , مما يؤدي إلى إهدار المال العام , وترهل الجهاز الإداري وتضخمه ويؤدي إلى إضعاف الأداء العام.

رابعا: غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية, وذلك من خلال إحالة عطاءات حكومية إلى شركات مرتبطة بشكل أو بأخر ببعض المسؤولين الكبار أو لأقربائهم , مما يؤدي إلى هدر المال العام بإحالة العمل الذي يراد تنفيذه بمبالغ هي أكثر من القيمة الحقيقية للعمل.

خامسا: الاعتداء على المال العام: من خلال الحصول إعفاءات ضريبية وكمركية أو تراخيص لأشخاص أو شركات بطرق غير قانونية, كذلك اخذ أموال عامة تحت مسميات إعانات مساعدات مباشرة وبدون وجه حق.

١\_٣\_٢: **أشكال الفساد المالي والإداري**. وينقسم إلى عده أشكال

**اولا: الفساد من حيث الحجم, وينقسم إلى :**

١-ا**لفساد الصغير** : وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين ، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة، وأساسه الحاجة الاقتصادية (المادية( مثل الرشوة التي يشارك فيها مسؤولين في دوائر الدولة المختلفة والتي عادة ما تكون من أجل التعجيل في إنهاء إجراءات روتينية ، فضلا عن موظفي بعض الإدارات الحكومية كالضرائب والتسجيل العقاري والبلديات وغيرها (٢)

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-نقماري سفيان, حوكمت الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري, (الجزائر, جامعة بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير), 2012, ص6.

٢- محمود عبد الفضيل, مفهوم الفساد ومعاييره, مصدر سبق ذكره, ص35. كذلك ينظر, ناصر الأغا, الترهل والفساد الإداري بمؤسسات الدولة, مصدر سبق ذكره.

٢-**الفساد الكبير:** وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين كرؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن تحت حكمهم، أما هدفه فيتمثل في تحقيق المصالح المادية أو الاجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة. ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الفساد الإداري والمالي، لأنه أعم وأشمل ويكلف الدولة مبالغ ضخمة حيث يرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة الأسلحة ويمكن أن يحدث الفساد الكبير على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلا عن الثاني أو يكون هناك تشابك وتداخل بين الاثنين، إذ يرتبط الفساد السياسي بتفاصيل قوانين الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية والشكل التالي يبين التداخل بين حائزي الوظائف الإدارية العليا ( الإدارية والسياسية) وبين عضوية مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال ، والأنشطة التجارية والمالية الأخرى (١)

**ثانيا: الفساد من حيث الانتشار وينقسم إلى** (٢)

١**-فساد دولي** : وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها ) بالعولمة( بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر ، وقد يأخذ أشكالا مختلفة فقد يكون في صورة رشاوى ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أو ابتعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية.

٢- **فساد محلي** : وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد ولا ينأ عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى .

 ٣\_٣: الفساد من حيث نوع القطاع: يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين هما:

١-**الفساد القطاع العام**: لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى ، وان بقائه مرهون بأدائه وفعاليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلا لخدمة المجتمع وأفراده، ولكن الشكوى كانت ومازالت من الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة, حتى أن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحا في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح ومحاربة الفساد ، إذ يبدو أن القطاع العام يعد مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية ،لأن الحافز الفردي غائب و المصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل مناصبهم الوظيفية إلى مصادر من أجل بلوغ أهداف لا علاقة لها بالمصلحة العامة للمنشأة أو الشركة (٣)

٢- **فساد القطاع الخاص**: وهو قيام أصحاب الشركات الخاصة وعملائهم بدفع عمولات ورشاوى إلى القطاع العام من اجل الحصول على عقود العمل وتنفيذ مشاريع وذلك بإحالتها على الشركات التي تدفع عمولات للموظفين وأصحاب القرار والمسؤولين على هذه العقود والمشاريع

 ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-عبد الرحمن الهيجان، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب , العدد 23, المجلد12, (الرياض, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية), 1997, ص ص203-260.

٢- محمد داغر. علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية، لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دولة عربية, ط1, (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2001, ص8.

٣-محمود صادق سليمان، الفساد: الواقع والدوافع والانعكاسات السلبية, مجلة الفكر, العدد 54، (الشارقة: مركز بحوث الشرطة الشارقة) ، 2005, ص148.

**المبحث الثاني**

**المطلب الأول: واقع الفساد المالي والإداري في العراق**

ظاهرة الفساد الاداري والمالي تصيب المجتمعات بعامة، فأنها تظهر إذا ما وجدت البيئة الملائمة الخصبة , فقد نمت وترعرعت وانتشرت في العراق بعد العام 2003 ، دلالة ذلك تقارير منظمة الشفافية الدولية فقد أوردت إشارة تفيد بان العراق منذ عام 2004 يعد ساحة لأكبر عملية فساد بين دول العالم, وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عامة وليست ظاهرة تختص ببلد ما دون غيره، كذلك ليس هي سمة لمرحلة معينة، لكن تشخيص هذه الحالة في العراق اشر صعوبة مقارنتها بأية صيغة زمانية ومكانية أخرى.

 أما ما يتعلق بالعملية الاقتصادية برمتها وبخاصة المالية العامة , فالأمور معقدة جدا , فخلال سلطة الائتلاف الموحد برئاسة ( بول بريمر) فقد كانت هذه السلطة مسؤولة عن فقدان (9) مليار دولار من أموال النفط العراقية, وحسب تصريحات مكتب المفتش العام ( ستيوارت براون) –وقد أعلن حينها إنها صرفت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية وفي مشاريع إعادة الأعمار للفترة من تشرين الأول 2003 ولغاية حزيران 2004, وان هذه الأموال هي من صندوق برنامج الأمم المتحدة ( النفط مقابل الغذاء والدواء) وهي من أموال العراق النفطية, ولتشمل أموال المساعدات المقدمة من بعض الدول المانحة, فضلا عن عمليات بيع النفط بدون عدادات وبعمليات تهريب داخليا وخارجيا, والتي لازالت مستمرة , كذلك عمليات تفجير أنابيب النفط والتي تقدر خسائرها ب ما بين (400-800) مليون دولار شهريا , وفي ظل أموال مذكرة التفاهم وأموال إعادة أعمار العراق , فمن مجموع (20 ) مليار دولار لم تتسلم الحكومة سواء 90 مليون دولار , كما إن في العراق (22 ) هيئة تعمل تابعة للأمم المتحدة ولا احد يعرف ميزانيتها وكيفية تمويلها , كما إن البعض منها لا حاجة للعراق بها في وقت يعاني من الدمار ويحتاج إلى مبالغ للتمويل وإعادة الأعمار, كما إن الفساد في عمليات إعادة الأعمار بلغ (4) مليار دولار عام 2007, وهو ما يشكل 10% من الناتج الإجمالي

 وبسبب الوضع الحالي في العراق أصبحت أكثر الإدارات في العراق – وخاصة العليا- جل اهتمامها هو الانتفاع من المنصب وما يدره من رواتب وامتيازات ضخمة ومخصصات منصب, والسفر والإيفاد للخارج, والاستفادة من عقود الشراء والتجهيز مع الشركات الأجنبية, لذلك أصبح المنصب بذاته هدفا وهما لمقتنصي الفرص وشغلهم الشاغل خاصة أيام الانتخابات وحتى عمليات شراء المناصب, وهذا ما وقع فيه العراق بعد الاحتلال, فلم يعد إثبات القدرات القيادية للشخص أو السعي لخدمة البلد المعيار الأهم, بل أصبح الثراء وجمع الأموال وتهريبها إلى الخارج وشراء العقارات في دول الجوار هو ما يمكن تلمسه في عراق اليوم

 واستنادا إلى تقرير الشفافية الأول الذي نشرته وزارة النفط عن أدائها للمدة من 2004 ولغاية 2005, فان تهريب النفط الخام أو المشتقات النفطية أو تسربه من مواقع معينة بشكل غير قانوني , ومن ثم تهريبه عبر المنافذ الحدودية, وتتم عمليات التهريب من خلال سحب النفط الخام والمشتقات النفطية مباشرة من المخازن والأنابيب ومن ثم تهريبه عبر المنافذ الحدودية, في الجنوب عن طريق شط العرب وعن طريق الشمال إلى تركيا كذلك عن طريق المنطقة الغربية إلى الأردن وسوريا , هي ظاهرة خطيرة وتسبب إرباك في عمل المؤسسات الحكومية , ولاسيما في النشاط التوزيعي والتسويقي ونجم عنها خسائر مالية كبيرة , خاصة وان بعض هذه المشتقات النفطية المهربة قد تم استيراده بمبالغ ضخمة , وما فتح الباب واسعا هو سوء الإدارة وتعاون العديد من المسؤولين في إدارة المؤسسات العراقية وخاصة في المنافذ الحدودية مع المهربين من خلال حصولهم على رشاوى من خلال عمليات التهريب

**آثار الفساد في العراق**

**المطلب الثاني : اثار الفساد المالي والاداري في العراق :**

**٢\_٢\_١ : الاثار الاقتصادية للفساد :**

تظهر أثار الفساد الاداري بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد . حيث توجد علاقة عكسية بين انتشار سلوك الفساد وقدرة الاقتصاد على التنافس الخارجي . وفي هذا الخصوص سيتم التركيز على اثر الفساد في المتغيرات الاقتصادية :

أ – اثر الفساد في تعزيز التضخم) ١)

شهد العراق مشكلة من اهم المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتضخم الذي تزايدت نسبته بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الاختلالات الهيكلية وقيام الكثير من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات الذين كانت لهم مساهمة كبيرة في احداث الازمات وعززت من حالات الفساد الاداري والمالي في اجهزة الدولة . وتأسيسا لذلك تزايدت موجات للتضخم إذ إن الارتفاع التدريجي في الاسعار بدأ مع حدوث ازمة المنتجات النفطية ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الازمة لتنتقل وتمس حياة المواطن مع اشتداد ازمة الطاقة الكهربائية وازدياد الطلب على البنزين لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وقد ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور بين افراد المجتمع فأصبحت هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم وهذه الفئات هي القريبة من مركز القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة.

ب- اثر الفساد على النمو الاقتصادي . (٢)

طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الاجنبية وهذا ما اثبتته الدراسة المقطعية التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له اثارا سلبية على النمو الاقتصادي ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط ايضا الاستثمار الاجنبي ويخفض المواد المتاحة للهياكل العلمية الانتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر (١٩٩٧ . J0hnston ) إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات . وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقه مباشرة تماما من خلال سوء تخفيض المواد العامة ( ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية ) والذي يمارسه المسؤولين المحليون الفاسدون . ولكن يبقى البلاد الفقيرة فقيرة ويعوقها من أن تصبح غنية .

ولهذه الاسباب فأن مانحي المساعدات يركزون بدرجة متزايدة على الفساد وأثرة على التنمية ويدركون الحاجة الى ابتكار برامج المساعدة الحكومات في القضاء على الفساد ( ج١٩٩٧ Bank World ) . وهناك من يرى عكس ذلك فالفساد في نظرهم يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة. (١٩٧٨ Ackerman Rose) .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-د محمد عبد صالح حسن. د. عماد صلاح الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق ص ٦

٢-د. عبدالله بن حاسن الجابري . قسم الاقتصاد الاسلامي . جامعه أم القرى . المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي لجامعه أم القرى . الفساد الاقتصادي . انواعه- اسبابه أثارة وعلاجه

ج- اثر الفساد على القطاع الضريبي (1)

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي أثارا خطيرة يمكن أن نشير الى بعضها

١ – عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فأن هذا يدفع البعض الى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الافراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقه زائفه من إظهار مقدرة منخفضه مقارنة بمقدرتهم الحقيقية . في حين لا يستطيع الممولون الامناء من تخفيض هذه القدرة بنفس الطريقة فإذا عومل الاثنان ومن يقدم إقرارات صحيحه ذات مقدرة حقيقيه على الدفع معاملة ضريبية واحدة فأن هذا يعني اخلال الفساد بمبدأ العدالة الافقية . التي تقوم على اساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع . ومن جانب اخر فان هذا يعد اخلالا بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع . مما يترتب علية في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الاعباء العامة .

٢ – يترتب على الممارسات الفساديه في القطاع الضريبي مقدرة زائفه على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفساديه . مما ينجم على هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع للكل . فإذا كان صانع السياسة المالية يصنع حجم الايرادات الحكومية ويخطط حجم الإنفاق الحكومي على اساس الطاقة الضريبية الزائفة فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من اهداف مختلفة سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي أو تمويل الانفاق العام . أو تحويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم اشباعها بالقدر المرغوب اجتماعيا . وامام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة الى التخلي عن بعض الاهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له .

ح-اثر الفساد غي تعزيز الخارجية (2):

تحمل الاقتصاد العراقي اعباء كبيرة بحجم المديونية الخارجية لصالح الدول الاجنبية والعربية التي اثقلت كاهله واصبحت من اهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية في العراق فبعد ان كان يحتل المرتبة الرابعة من حجم الفوائض المالية على الصعيد العربي اصبح الان وبعمل السياسات الخاطئة يحتل المراتب المتقدمة في حجم المديونية المترتبة علية لصالح العالم الخارجي . ان الواقع الحالي يجعل المهمة صعبه للتخلص من المديونية الخارجية . وهذه الصعوبة تكمن في حجم الاضطرابات الداخلية فالعراق يعتمد على مورده الرئيسي من النفط كمصدر للإيرادات المالية وهذا المورد يتعرض يوميا لعمليات التهريب وحالات الفساد المالي التي تبدد من القيمة الحقيقية لهذه الثورة والتي تجعل مهمه الحكومة الحالية صعبة للتخلص من ديون العراق الخارجية خاصة ان الكثير من الدول ما زالت تقدم القروض له من اجل مساعدته على اعادة إعمار البنية التحتية وهذه القروض تترتب عليها فوائد ولفترات زمنية طويله ولعل اخر هذه القروض ما قدمته اليابان عام ٢٠٠٧ الذي بلغ ( ٨٥٠) مليون دولار ولمد ( ٤٠ ) سنة مقابل حصولها على العقود الكبيرة عند البدء بإعادة اعمار العراق ولعل ذلك يجعل حالة التشاؤم كبيرة في امكانية انتشال الواقع العراقي في ظل تزايد حالات الفساد الاداري والمالي رغم امكانية الثروة النفطية التي تجعل يحتل المراتب الاولى في حجم الاحتياطي العالمي.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1-د. عبد الله بن حاسن الجابري /قسم الاقتصاد الاسلامي مصدر سابق . ص ١٥

2-د. محمد عبد الله صالح حسن د. عماد صالح مصدر سابق ص٨

خ-اثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

طالما تؤثر نوعية أدارة الحكم العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعو الى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي ،اذ لا يمكن للبلد الذي يسوده فساد ان يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يجلب إلى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات أداريه حديثة واستنتج البنك أيضا انه كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة ١ في المئة ازداد جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة ٤ في المئة وأدى هذا الازدياد في نسبة الاستثمارات إلى انعكاسه على خفض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار... كما أن انخفاض مؤشر الفساد بنسبة ١ في المئة يؤدي إلى زيادة نسبة تشغيل رأسمال لوطني (١ )

**٢\_٢\_١: الاثار الاجتماعية للفساد :**

ان الاثار الاقتصادية لابد ان تنعكس سلبا على الواقع الاجتماعي . لوجود ترابط وثيق بين الجانبين . لعل اهم الاثار الاجتماعية التي نجمت عن حالات الفساد الاداري والمالي تتلخص بالاتي .

أ – اثر الفساد في تدني مستويات التعليم (٢) :

تخصص اغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم من اجل بناء القدرات البشرية التي تعتبر حجم الزاوية في عملية التنمية البشرية ورفع مستوى التعليم والتحضر في المجتمع غير ان سلوك الفساد المالي والاداري بدأ يمتص كثيرا من اموال هذه الميزانيات و .. المتبقي منها عن اهدافها وبالتالي يساهم في انحدار التعليم الى ادنى المستويات . وقد بدأ ذلك واضحا في التغير السياسي في العراق ٢٠٠٣ حيث يعكس الواقع العلمي عزوف المعلمين والمدرسين عن واجباتهم التربوية والتعلمية في مدارس القطر من اجل الضغط على الطلبة لدفع الرشاوي عبر واجهه الدروس الخصوصية وبالتالي تدهور مستوى التعليم بكافه مراحلة الى جانب انخفاض اعداد الطلبة سنويا حيث تشير الاحصائيات الى انخفاض هذا العدد في المرحلة الابتدائية من ( ٣،٢ ) مليون طالب عام ٢٠٠٠ الى ( ٩،٢ ) مليون طالب عام ٢٠٠٦، وزيادة نسبة رسوب الطلبة لأسباب منها وضع طالب الاسئلة تعجيزية تتحمل عدة وجوة للإجابة في محاولة الاضطرار الى دفع الرشاوي والهدايا .

ب\_اثر الفساد في تعزيز التفاوت بين الدخول :-(٣)

عمت حالة الفساد الاداري والمالي من التفاوت في مستويات الدخول بين فئات المجتمع . فقد تحول المنصب الوظيفي الى شأن شخصي يخدم مصلحة الفرد ( الموظف ) وخاصه بعد ٢٠٠٣ مما عزز من عملية الترابط بين المسؤولية والثروة . حيث اصبحت غاية المسؤولية ضمان مصالح القلة المهنية على مقاليد السلطة السياسية وليس الصالح العام وهذا انعكس باتجاه تهميش الاغلبية . وبطبيعة الحال فإن استشراء الفساد ادى الى ظهور احتجاجات واسعه من قبل المهمشين وصل الى استعمال العنف كألية لمواجهه التهميش والحرمان ومن ن انتشار الفوضى وانعدام الاستقرار . ولعل ما يشهده العراق من عنف هو احد مخرجات الفساد فأصحاب النفوذ يستغلون مواقعهم في المجتمع وفي النظام السياسي للحصول على الجزء الاكبر من المنافع وتراكم الأصول مما يوسع من حجم التفاوض بين دخولهم ودخول فئات المجتمع .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-م.م محمد غالي راهي جامعة الكوفة كلية القانون- الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته مجلة الكوفة العدد٢ ص٢٠٣

٢- محمود عبد الفضيل. مفهوم الفساد ومعاييره. مجلة المستقبل . العدد ٣٠٩ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٦ ص ١٦

٣-محمود عبد الفضيل. مفهوم الفساد مصدر سابق . ص ١٦

**٢\_٢\_٣: الآثار السياسية للفساد**

تتجلى الآثار السياسية للفساد الإداري بما يأتي:

أ- عدم الاستقرار السياسي:

عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدولة. فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بالصلة إلى التنمية والتطور أو قد توجه إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية (١) . وتشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية توجه (٢٥٪) من القروض للتسليح فقط، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للأموال المقرضة ومن ثم إملاء المؤسسات والدول المقرضة شروطها على الدول المقترضة تحسبا لأي تسرب لهذه الأموال. وأدى ذلك إلى تعالي الأصوات المنادية بالإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تقليل دور الدولة وإسقاط ثقل هذه الإصلاحات على كاهل المواطن الفقير

ب- التأثير على صانع القرار السياسي:

يؤدي الفساد إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا ناجم عن تركز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون. مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من جانب رئيس الدولة من دون تشاور أو الاستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة في مجال محدد، وعن بدائل صنع القرار، وعن تكلفة كل منها، وعن النتائج المترتبة على أي منها. مما قد يكلف الدولة عقوبات دولية، وسمعة دولية سيئة، أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب بأمس الحاجة لها مثال على ذلك قرارات النظام العراقي السابق التي دفع ثمنها الشعب العراق (٢).

ج- الانكشاف أمام القوى الخارجية:

 يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافا أمام القوى الخارجية، فهو يقلل من قدرتها التساهمية مع الشركات الدولية، ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع كبار المسؤولين في هذه الدولة. مما يحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية، فليس من مصلحة دولة أخرى أن تقيم معها علاقات تكون بعيدة الأمد ، لعدم استقرار نظام الحكم فيها، وصعوبة التنبؤ بقرارات حكامها (٣)

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الأداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ،دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١ ص ١٠٠.

٢-مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨٧ .

٣-المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

**المطلب الثالث: الأسباب الداخلية والخارجيـة للفساد**

**٢\_٣\_١: الاسباب الداخلية للفساد**

أ – ظهور بعض الذين قفزوا الى السلطة وهم لا يملكون الخبرة والكفاءة على تسيير الامور في وزاراتهم ودوائرهم التي اصبحت فيها من التسبب وعدم المتابعة مما أغرى الكثير ضعاف النفوس على تبديل ثروات البلد والتطاول على المال العام

ب- ضعف الجهاز القضائي وغياب سيادة القانون . ضعف الجهاز القضائي شجع عناصر الفساد على التهريب من المحاسبة العادلة كما ان عدم التزام السلطة التنفيذية بتنفيذ حكم القضاء أو التدخل في أحكامة وأعماله من قبل السلطة وأجهزتها والحالة من الشعور بعدم الامان او عدم جدوى التوجه الى القضاء (1)

ت- طبيعة الحكم القائم في العراق سواء كان دكنا ثوريا أم ديمقراطيا فكلاهما مساهما في وجود الفساد فاستفحاله . فالأول جعل من الفساد الاداري والمالي منتشرا على الصعيد المحلى . اما الثاني في ربط الفساد المحلى بالفساد الدولي وكلاهما مشتركان فى كون الفساد الاداري والمالي من النوع الكبير والمتشابك (2)

ث – انتشار الجهل والفقر .

ج- انعدام الخدمات الاساسية ذات التماس المباشر بمآت المواطنين .

ح- اتساع نطاق البيروقراطية في الأجهزة الحكومية .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1- صحيفة الصباح البغدادية الصادرة في ٢٠٠٦/٢/٢٢ . ص٤

2- أ. د هاشم الشمري . د. ايثار الفتلي. الفساد الاداري والمالي واثارة الاقتصادية والاجتماعية . ص١٦٧

خ- ضعف روح المواطنة والحفاظ على الاموال العامة .(١)

د- النزوات الفردية (كالجشع والطمع ) التي ندفع بالفرد الى السعي وراء المزيد دون النظر الى العواقب ودون التقيد

ذ – عدم نضوج مؤسسات ديمقراطية أو دستورية تأخذ على عاتقها مبدا الفصل بين السلطات تمارس دور الرقابة الشعبية على أمراء السلطات

ر – غياب الشفافية وعدم السماح بالوصول الى المعلومات والسجلات العامة وبشكل خاص المالي فيها كالمعلومات عن الموازنة من حيث تفاصيل الايرادات والنفقات .

ز – عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني كفؤة ونشيطة في هذا المجال

س – غياب الاعلام كسلطة مستقلة ومنضبطة ومسؤولة للكشف عن حالات الفساد الاداري والمالي وتسليط الاضواء عليها

ش- استواء المحاصصة الحزبية والطائفية مما جعل كل حزب يميل الى ملء الوظائف بالمؤيدين له بغض النظر عن الكفاءة

ص- استواء البطالة المقنعة حيث سجلت تصاعدا في نسبتها وشكلت ٥٠ بمعنى نصف رواتب الدولة تذهب هدرا من دون مقابل انه تطاول من نوع خاص على المال العام نطاول لا يطول القانون لهؤلاء العاطلين المقنعين قد عانوا بموجب القانون فهم فاسدون دون بموجب المعايير الاقتصادية وأن لم ينتموا الى الفساد الاداري بموجب المعايير القانونية و الاخلاقية والبطالة المقنعة حاضنة نموذجية للفساد الاداري فإنها تشيع الفوضى والارتباك وتعقد الروتين وتشتت المسؤوليات فتفقد السيطرة على العاملين

ض – تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية اخرى حتى لو كان من خلال الرشوة

ط – ضعف وانحسار الخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين مما يشجع التنافس بين العامة للحصول عليها ويشجع بعض الممكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية المحاباة والرشوة

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

١-د. سالم محمد عبود / جامعة بغداد ٢٠٠٨/ ظاهرة الفساد والاداري والمالي دراسة في اشكالية الاصلاح والاداري والتنمية ص٧٧

**٢\_٣\_٢ : الاسباب الخارجية للفساد**

أ – الحرب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق اثناء الحصار تسببت بنقص الموارد ونمو الفساد

ب – الاحتلال الامريكي للعراق وما سببه من فلتان امني

ت- وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول اخرى واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة او قيامها بتصريف بضائع فاسدة (1)

ث- دول الجوار لها دور كبير في استعمال الفساد الاداري والمالي وباعتقادنا باتجاهين فالأول انه ذات الدول التي تصدر عمليات الارهاب والتي تعتبر قرات وممرات لا في العراق هي ذاتها توفر ملاذات آمنة لأموال وعراقية مهربة وتوفر حصانات وضمانات لموظفين ومسؤولين عراقيين سرقوا أموالا من البلاد وصورت احكاما قضائية بحقهم . لذا فهي توفر ملاذات آمنة لاستقطاب هذه الاموال والمسؤولين أما بالاتجاه الثاني فنراه في طبيعة المنح التي تقدمها هذه الدول وعمليات الفساد التي اشهرها ملفات العراق في فترة سلطة الائتلاف كان له دور كبير في استعمال الفساد كون الدولة (السلطة العراقية ) لم تكن طرفا في عمليات الصرف على هذه المشاريع التي كانت تصرف في غير محلها ولا توجد جهات متخصصة تنسق مع الجهات التي تقدم هذه المنح في ادارة هذه المشاريع وبالتالي يتحقق الاحتراف ويخلق حاله فساد ثانية

ج- الاستثمار الاجنبي والذي ساهم بشكل كبير ايضا في تناصي هذه الظاهرة من خلال ترسيه العقود بسرية وبدون مناقصات على مجموعة من الشركات المرتبطة بأصحاب القرار ومراكز السلطة .

ح – القروض والمساعدات الخارجية حيث عملت على تراكم الديون العراقية وللتخلص منها خضع الشعب العراقي لإجراءات مفاجئة اتسمت بالقسوة نتيجة لتطبيق قوانين نادي باريس والثالوث الرأسمالي العلماني المتمثل بـ ( منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين )المطالب بدفع سريعا بعيدا عن الاتجاه المخطط الذي ألفه منذ عقود نحو اقتصاد السوق (2)

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1-مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرقونة محروتن ) الفساد والتنمية الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية – القاهرة- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ٢٠٠٣

1. د. هاشم الشمري . ايثار الفلي الفساد الاداري والمالي واثارة الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق ص١٦٨

**المبحث الثالث**

**مطلب الأول**

**٣\_١\_١ الفساد الإداري والمالي في بعض القطاعات الوزارات العراقية**

 وبدى الفساد ظاهرا بل صارخا بوجوهه وأشكاله وصوره المختلفة ، فانتشرت الرشاوى واستغلت المناصب ووكلت إلى عناصر غير مؤهلة أو كفؤة غلب عليها الولاء الحزبي والسياسي مما فاقم من معضلة التنمية في العراق (١) ليصل حجم الفساد فيه وكما أوضحته استطلاعات منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٣ أن العراق احتل المرتبة (115) من أصل (133) دولة شملها الاستطلاع. ثم جاءت صدمة الاحتلال التي تعد بحد ذاتها فسادا كبيرا على الصعيد الدولي ناجما عن إساءة استعمال السلطة العامة وبدون استحصال شرعية دولية ، استخدم من خلالها القطب المتفرد السلطة والقوة تجاه ( العراق ) العضو في منظمة الأمم المتحدة . (٢) "الاربعاء9 نيسان ٢٠٠٣ ليس فقط هو اليوم الذي احتفل فيه العراقيون بسقوط نظام صدام حسين لكنه أيضا (في نظر الكثير من العراقيين ) اليوم الذي دشنت فيه رحلة جديدة من نهب أملاك الدولة والفساد وصراع المصالح " . بهذه الكلمات ابتدأ تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٥ في دراسته لحالة العراق كنموذج للفساد في فترات إعادة البناء التي تلت النازعات ، خصوصا وأن التقرير المشار إليه يرى في مجتمعات ما بعد النزاع أنها ذات بيئة ملائمة للفساد والمفسدين ،إذ تفتح الباب على للفساد .

**أ-الفساد في قطاع الإنشاءات في العراق**:-

 يشهد قطاع الانشاءات في العراق انتشار واسع للفساد فقد وردت تصريحات واضحة عن الفساد الإداري والمالي أدلى بها مسؤولون حكوميون حاليون فضلا عن افتقار العمل في دوائر الدولة العراقية إلى الشفافية اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة التي لم تقتصر مظاهرها على الموظفين العموميين وإنما تعدى ليشمل سلطة الاحتلال نفسها .(٣)وينتقد التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ بشدة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في دعمها للفساد في العراق، اذ لم تلتزم بمعايير الشفافية في محاسبتها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وتعطيلها المتعمد لدور الهيئة الاستشارية الدولية التي أنشئت من قبل الأمم المتحدة لغرض مراقبة ما يصرف من صندوق تنمية العراق (IDF) الذي يضم الإيرادات النفطية العراقية والمسؤولة عن ادارته الولايات المتحدة ، فضلا عن عدم قيامها بأي دور لتطوير آليات المحاسبة والمساءلة في العراق بعد الاحتلال مباشرة بل شجعت على تنامي الفساد بإصرارها على السرية التامة في ترسيه العقود التي أبرمت خلال فترة سلطة الائتلاف المؤقتة والمستمر تطبيقها حتى الآن من قبل الحكومة العراقيون جملة الأعمال الواجبة القيام بها بموجب هذا العقد هي اعادة بناء محطات الكهرباء وخطوطها ، وأعمال الماء و المجاري والمطار وتحسين أداء ميناء ام قصر ويصل الربح في هذه العقود إلى( ٨٪) وتحاول الشركة أن تحصل من الحكومة الأمريكية على ضمانات ضد طلبات تعويض في العراق التي قد تنجم عن التخريب والاعتداء والقتل وتلف المنشاة ، علما أن هذه . وتؤكد معظم الاستطلاعات الميدانية في العراق اقتناع اغلب الناس بكون سلطة الاحتلال والحكومات الخاضعة لها شركاء في تزايد الفساد

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-محمد المعموري وأخرون ، العلاقة بين البيروقراطية والفساد وأثرها على التنمية الاقتصادية. نشر في كتاب الشفافية في النشاط الأقتصادي العراقي. كلية الإدارة والاقتصاد. بغداد ٢٠٠٥ ، ص ١٠٨

2 سالم توفيق النجفي ،دراسة حالة العراق تحت الاحتلال. نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ص١١٢

٣– محمد المعموري وأخرون مصدر سابق ،ص١٠٨

.

ب**- الفساد في القطاع النفطي العراقي** :-

تعرض القطاع النفطي في العراق سابقا وما زال إلى عمليات فساد اتخذت مظهر التهريب وبيع اذونات الشراء والتصدير من قبل مكتب الرئاسة في النظام السابق لشراء الذمم ببضعة ملايين من النفط الخام . وما فضيحة ( النفط مقابل الغذاء) إلا خير دليل على ذلك والتي أظهرت ضرورة وضع قوانين صارمة فيما يتعلق بتضارب المصالح وأهمية الانفتاح في عمليات المناقصات ، خاصة بعد أن تبين أن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قد منحت العديد من العقود إلى شركات أمريكية ( بكتل هاليبرتون وغيرها ) لا تتضمن أصولا متعارف عليها في إرساء عقود الامتيازات النفطية . وتتراوح خسارة العراق من جراء هذه العقود ما بين (٧٤-١٩٤) مليار دولار، على افتراض أن سعر البرميل الواحد (40) دولار ومن (12) حقل نفطي فقط من أصل (60) حقل على أقل تقدير . فيما يتعدى متوسط الخسارة المتوقعة للفرد العراقي ( على مدى هذه الاتفاقيات والبالغة ٣٠ عام ) قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد العراقي لسنة ٢٠٠٦ (1) وقد أشار التقرير المقدم من قبل مؤسسة ( المساعدة المسيحية) إلى افتقاد أرقام سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) لأي إشارة إلى الكيفية التي توصلت فيها إلى أرقام الإيرادات النفطية . ووفقا لحسابات تفصيلية عن إيرادات النفط العراقية وأسعارها حتى نهاية آيار / مايو ٢٠٠٤ قامت بها مؤسسة (KPMG)\* اتضح أن هناك فارق نسبته( 3٠ %) بين ما أعلنته سلطة الاحتلال عن هذه الإيرادات وبين الحسابات التي قامت بها هذه المؤسسة

وأن ما يتم تهريبه من النفط خارج الحدود العراقية تقدر نسبته بين( ١٠-٢٥ %) من إجمالي النفط المصدر ويشكل الصيادون العنصر الأساسي في هذه العملية ، كما ويتم تهريب الكازولين والبنزين الأرخص سعرا في العراق من الدول المجاورة ، عبر شط العرب إلى مثلث الفاو على الخليج العربي مستخدمين لذلك سفن صغيرة لتنقل بعدها إلى سفن أكبر ( تهريب غير شرعي )وهناك تهريب ( شرعي ) يقوم به الصيادون أيضا من خلال استلامهم لحصص شهرية بأسعار مدعومة من الجهات الرسمية ليستخدموه في مراكب الصيد لكنهم يبيعونه إلى تجار محليين ليقوموا ببيعه بدورهم إلى الخارج مستفيدين من فارق السعر ، فضلا عن وجود المافيات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي الكبير التي تقوم بعمليات واسعة لتهريب النفط العراقي إلى الخارج وبكميات كبيرة جدا . علما أن التهريب لا يقتصر فقط على النفط والكازولين والبنزين المصدر بل يشمل أيضا المستورد منه (١) وتقدر خسارة العراق من إيراداته النفطية ما لا يقل عن (10٪) حسب أقل الإحصائيات (٢)

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1-١-اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للأبحاث ، مركز العراق للأبحاث ،بغداد ، ٢٠٠٦ ص٩٣

٢-نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، ط١. مؤسسة وارث الثقافية. ٢٠٠٨، ص 74 .

**٣-الفساد في وزارة الدفاع** :-

اتسمت عملية تكوين الجيش الجديد بعد حل وزارة الدفاع والجيش السابق بالعشوائية والفوضوية في التعيين ، إذ انضم لهذا الجيش الجديد ضباط عرفوا بقسوتهم وشراستهم وولائهم للنظام السابق ممن كافيا في وحدات الحرس الجمهوري والحرس الخاص وتزامن تطوع عدد أ الشباب العاطلين عن العمل في سلك الحرس الوطني والقبض على الإرهابيين سواء كانوا عراقيين أم عرب قادمين من الخارج والارتباط المباشر مع قوات التحالف المنتشرة على الحدود العراقية للمحافظات وغياب الرقابة على قوات الحرس الوطني مما نجم عنه فوضى تخللتها الرشاوى والواسطة في التعيينات فأعطيت الرتب العسكرية من خلال تزوير الشهادات العسكرية لمن لا يحمل شهادات أكاديمية أو تخرج من دورات عسكرية قانونية سريعة أو حتى شهادة ابتدائية فازدادت السرقات لبعض الممتلكات العامة والخاصة من قبل بعض وحدات الطوارئ في الحرس الوطني عند قيامها ببعض عمليات الاقتحام المفاجئ . بالإضافة إلى صرف مئات الدولارات المخصصة للوزارة على أمور غير ضرورية فيما تحول الكثير منها إلى جيوب بعض الضباط ونوابهم (1) ونقلهم للبنزين والنفط إلى بيوتهم وبدون رقابة ولا مساءلة (2)

جدول (٢)

قضايا الفساد الأدري والمالي في بعض الوزارات العراقية



المصدر هيئة النزاهة العامة. التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة. لسنه ٢٠٠٥. هيئه النزاهة العامة. بغداد ٢٠٠٥ ص ١٣٨-١٣٩

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1- هيئة النزاهة العامة ، التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة. هيئة النزاهة العامة بغداد ٢٠٠٥،ص ١٧٨ – ١٧٩

2-مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد في العراق. رؤية اصلاحيه وشرعيه. تحرير جميل عوده.

واشنطن. ٢٠٠٦ ص 8

**المطلب الثاني**

**٣\_٢\_١ اليات مكافحة الفساد الإداري والمالي**

 كما سبق وذكرنا فان ظاهرة الفساد الإداري وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة وما يترتب عليها من الآثار السلبية على كافة مفاصل الدولة ادى الى تعدد سبل مكافحته وذلك من خلال المحاسبة اي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم ( الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم ) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

 فلا بد من المسائلة التي هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، فيتوجب عليهم تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة ( أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين ) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب وما تقدم يفترض توفر الشفافية التي تتمثل بوضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

 وهذا كله يتم من منطلق النزاهة التي هي عبارة عن منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية .

 حيث ان آليات المكافحة تشكل عناصر أساسية في استراتيجية مكافحة الفساد الإداري وتمثل الإستراتيجية كافة الإجراءات التي تتخذ في الدولة بهدف إحراز أداء أعلى، كذلك وتعتبر الإستراتيجية نشاطا مستمرا يأخذ بنظر الاعتبار القيم الإدارية والبيئية لذلك فأن اغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع استراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود وتبنى هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة.

 اضافة الى ذلك لا بد من توفر الإرادة الجادة من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية

 فان توفر الدعم والإرادة السياسـية لمكافحـة الفسـاد يعطي دفعا أكبر للقيادات في جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية للالتــزام بمحاربــة الفســاد فــي جميــع صــوره ســواء كــان جريمــة جنائيــة أو مخالفــة إدارية أو عملا لا أخلاقيا يتعلق بأداء الوظيفة العامة .

 كما يمكن للقيـادة السياسـية فــي ســعيها لمكافحــة الفســاد أن تفســح المجــال لحريــة المنافســة السياســية النزيهــة ومبدأ التعددية السياسية والتداول سلميا على السلطة علـى كـل المسـتويات، واقرار مبــدأ ســيادة القــانون وعــدم التمييــز فــي تطبيقــه بــين فئــات المجتمــع والمســاواة فــي الحقــوق والواجبــات والفصــل بــين الســلطات الــثلاث وهــذا كلــه يســاعد علــى كســر الفساد كنظام.

 وينبغي الاخذ بنظر الاعتبار إلى أن القضاء على الفساد الإداري يستوجب قبل كل شيء توفر بيئة ثقافية واعية تبين وتوضح مخاطر هذه الظاهرة التي تمتد الى عدة ابعاد منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

فهناك ثلاث مؤسسات رقابة تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق

**أ – هينة النزاهة** (١)

تعتبر هذه الهيئة من اهم المؤسسات التي تقوم بمكافحة الفساد وقد تم انشائها بموجب الامر ( ٥٥ ) لسنه ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والغرض من انشاء هذه الهيئة وحسب ما جاء بالقسم الاول من الامر هو تطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة واقتراح تشريعات اضافية عند الضرورة وتقوية مطالبة لإيجاد قيادة نزيهة وشفافة تكون مسؤولة وخاضعه للمحاسبة . ومن بين اهم واجبات هذه الهيئة التحقق في أي قضية فساد ومعنى قضية فساد وحسب الامر قضية جنائية وحسب ما ورد في القسم ٤/٢ الذي اشار الى المواد التي تعتبر فساد . وكذلك تقوم الهيئة بإصدار لوائح تنظيمية ملزمة تقتضي من المسؤولين الكشف عن مصالحهم المالية وحسب ما جاء بالقسم ٦/٤ . ذا يمكن ان نلخص مهام هيئة النزاهة في مكافحة الفساد هو التحقق في الحالات الفساد المشكوك فيها والتي يمارسها منتسبو الحكومة العراقية كقبول الهدايا والرشاوي واستخدام أساليب المحسوبية والتمييز على اساس عرقي أو طائفي او قبلي في التعامل أو استخدام الاموال العامة لغير الاغراض المخصصة لها واستغلال السلطة والنفوذ الرسمي لتحقيق مأرب شخصية ووضع اسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك الوظيفي واعتماد معاير شفافة لكشف المصالح الملية لكبار مسؤولي الدولة واعداد برامج توعية وتثقيفية للجماهير للمطالبة بحكومة عادلة ونزيهة تخضع للمحاسبة وسن التشريعات والتعديلات للقوانين او أي اجراء وحسب الظروف لاجتثاث الفساد . ومن الجدير بالذكر ان الهيئة تمارس واجباتها باعتبارها مؤسسة دستورية وجهازا مستقلا ورئيسيا في العراق في مجال الفساد ويخضع لرقابة مجلس النواب حصرا وهذا ما نصت علية المادة ( ١٠٢ ) من الدستور وهذا ما يضمن قيام الهيئة بواجباتها على اتم وجه . وقد نص القانون النظامي الملحق بالأمر ( ٥٥ ) لسنة ٢٠٠٤ على انه :- ( يتم بموجب هذا القانون النظامي المفوضية المعنية للنزاهة العامة المفوضية كجهاز حكومي منفصل ومتنقل يتولى تطبيق وتنفيذ هذا النظام . وتقوم المفوضية بذلك عن طريق التحقق في القضايا وحالتها الى المحكمة لاتخاذ الاجراءات الجنائية بشأنها . وعن طريق تعزيز ثقه الشعب بالحكومة العراقية من خلال قيام المسؤولين بالكشف عن مصالحهم المالية وغير ذلك من البرامج . وعن طريق تنمية ثقافه في الحكومة وفي القطاع الخاص تقدر النزاهة الشخصية واخلاقيات الخدمة العامة والخضوع للمحاسبة عبر البرامج العامة . ويجوز للمفوضية ان تطور وتقترح سن تشريعات اضافية وان تصدر لوائح تنظيمية يجيز ها للتوعية والتثقيف هذا الامر وان تقوم بأي عمل تراه ضروريا ومناسبا لتحقيق اهدافها ) .

**ب - ديون الرقابة المالية** (٢)

انشأت تعديلات حديثة في العراق بموجب الامر ٧٧ في سنه ٢٠٠٤ هي جهة مسؤولة عن التدقيق المالي والمحاسبي للوزارات والمؤسسات مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة والخاصة بالعمليات الحكومية والاوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد والنزاهة للبلد وتقييم الاداء ومكافحة الفساد المالي والاداري .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

١-بحث المحقق زيد مجبل عبد النبي . شعبه التحليل المعلوماتي و - قانونى صالح حسن كاظم رئيس شعبة البحوث الجهات المسؤولة بمكافحة الفساد في العراق – ص ٥.

٢-م باحث- نور شرهان عداي م رئيس مخمنين عبد الكاظم داخل عجلان - الفساد واثرة على الاقتصاد والعالم ص ١٣

الخاتمة

تبين إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الحكومة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي واستفحلت بعد ذلك وزاد بدرجات كبيرة بعد العام 2003 وتعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي أخطر الآفات المجتمعية المدمرة والتي أصبحت تهدد المجتمعات البشرية بالانتشار وعلى نطاق واسع ، وهي قديمة فقد وجدت في كل العصور والمجتمعات سواء أكانت متعلمة أو أمية ، غنية أو فقيرة ، قوية أو ضعيفة فظهورها واستمرارها مرتبط برغيه الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم والذي يتمثل في مجمل الانحرافات ومخالفة القواعد والإحكام الإدارية والمالية التي تساهم في تنظيم سير العمل الإداري للحكومة ومؤسساتها.

أن للفساد الإداري والمالي مفهوم يعبر عن وجود خطأ في أدارة الدولة وذلك بإخلال الموظف بواجبات وظيفته والثقة المشروعة لهذه الوظيفة وعن انحراف متعمد وعدم التزام بالأسس والقواعد المنظمة للعمل الإداري وبشكل سري لأن أصحاب التعاملات غير المشروعة لهم مصلحة في أخفا هذه التعاملات فهو مرتبط بضعف مؤسسات الدولة وغموض القوانين وضعف مؤسسات الشفافية والمساءلة في الإدارة ، وهو يقترن بالرشوة واستغلال النفوذ والتزوير والاختلاس ويشير وجوده الى خلل في النظام القيمي للفرد والمجتمع ، وانتشاره في مؤسسات الدولة يشير الى انحراف مؤسسات الدولة عن ممارسة الهدف الذي وجدت من أجله وهو خدمة المواطن واستخدامها كوسيلة لتحقيق المصالح الشخصية وتقديم المنفعة للفاسدين .أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي تشكل قلقا دائما للجهات المسؤولة في مؤسسات الدولة ، وأن محاولات علاجه لم تكن بالمستوى المطلوب وذلك لأنه يستمد قوته من الغموض والسرية والتمويه لأن ترتيبات الفساد دائما ما تثم بدرجة عالية من السرية لأنها أعمال غير قانونية تتضمن خيانة الموظف الأداري للثقة العامة ، كما أن المكافحة تنحصر في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد بعض الفاسدين في الجهاز الإداري دون البحث في الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة والعمل على أيجاد الحلول الملائمة لها ، والعمل على أجراء الإصلاحات الإدارية في مؤسسات الدولة وأتحاذ مجموعة من الترتيبات والأساليب الوقائية داخل الجهاز الإداري التي تؤدي الى منع حدوث حالات الانحراف الإداري. أن طبيعة النظام السياسي وأسلوب الحكم له دور كبير في انتشار أو عدم انتشار هذه الظاهرة ، فهيبة الدولة ومصداقيتها تعتمدان على السمعة لذا فان فساد الجهاز الإداري يؤدي إلى فقدان ثقة المواطن بالدولة ومصداقيتها ، ولذلك فأن جدية التصدي للفساد ومحاربته تعكس جدية الالتزام بالحفاظ على سمعة الدولة واستقرارها لأن المؤسسة التي ينتشر فيها الفساد تصبح غير قادرة على القيام بوظائفها التي وجدت من أجلها وبالشكل الصحيح.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

في ضوء ما تقدم يمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية: -

١\_ان الفساد الاداري والمالي ظاهرة موجودة في مختلف الإمكان والأزمان وقد ظهرت في العراق منذ بداية الاحتلال

العثماني وتشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وما رافقها من انتشار الرشاوي والمحسوبية .

٢\_ضعف الاجهزة الرقابية الادارية والمالية من حيث الارادة ومستلزمات التنفيذ للأنظمة والقوانين في هذا المجال .

٣\_ضعف الممارسات الديمقراطية وغياب الشفافية في نشر المعلومات عن المفسدين في المجالات ومفاصل الدول المختلفة .

٤\_ضعف القوانين الرادعة .

٥\_يؤدي الفساد الى اجهاض الخطط التنموية والتبذير في الاموال العامة

٦\_ ان الكثير من العقول العراقية قد هاجرت الى الخارج بسبب انتشار الرشوة والمحسوبية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

٧\_ضعف الدور الرقابي من قبل البرلمان .

٨\_ مرور العراق في حالة انتقالية الى ما بعد السقوط جعلت عدم تكامل مؤسساته حيث تم استغلالها من قبل الفاسدين لنهب الثروات .

٩\_ضعف دور و نشاط منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية في محاربة الفاسدين .

١٠\_بعض القضايا النزاهة والفساد المالي والاداري تحتاج الى وجود قضاة متخصصين وكفؤين .

١١\_هجرة اصحاب الاموال وكذلك اصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية الى خارج البلد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة وضعف روح المواطنة والانتماء للبلد .

12\_ان الفساد يؤدي الى اضعاف الدولة وكذلك الى اضعاف مصداقيتها امام المستثمر الاجنبي وهذا بدوره يعطل موارد الاستثمار ويحرم البلد من التكنلوجيا والتقدم والمهارات .

13\_ان الفساد يعمل على توسيع الفجوة بين ابناء البلد من خلال سوء توزيع الدخل من خلال استغلال اصحاب النفوذ مواقعهم في الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية.

**التوصيات**

بناء على الاستنتاجات السابقة يمكن وضع التوصيات التالية:-

١\_وضع استراتيجية شاملة لمحاربة او مكافحة الفساد الاداري في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

٢\_تعزيز دور المؤسسات الرقابية في الكشف عن الفاسدين ومحاسبتهم بغض النظر عن اسمائهم او مواقعهم الوظيفية او انتماءاتهم الطائفية او الحزبية .

٣\_اعادة النظر في المنهاج الدراسي وتعزيز القيم الدينية والاخلاقية التى تنبذ الفساد وتحرمه باعتباره جريمة مخلة بالشرف يحاسب عليها القانون .

٤\_العمل بمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من حيث الكفاءة والامانة

٥\_تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في كشف حالات الفساد والعمل بمبدأ الشفافية في نشر المعلومات للجمهور .

٦\_تعزيز دور الصحافة في الكشف عن مواطن الفساد وصيغ مكافحته وتوفير الحماية اللازمة لهم .

٧\_العمل بمبدأ الثواب والعقاب والجرأة في التنفيذ لمواجهة المواقف الحرجة .

8\_ وضع معايير عادلة للأعمال المختلفة ومكافئة الموظفين غير الفاسدين .

٩\_تبسيط وتسهيل اجراءات العمل من اجل منع او تقليل مظاهر الفساد

1٠\_ضرورة الاعتماد في التحقيق والحكم بقضايا الفساد الاداري والمالي على قضاة متخصصين وكذلك تدريب الحالين على كيفية التحقيق بذلك .

1١\_تقليص الانفاق العام على المشاريع غير الضرورية.

**المصادر**

١-ادم نوح علي معابدة, مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, العدد 2, المجلد 21, ( دمشق, جامعة دمشق) 2005

٢– فيتو تانزي, الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق, مجلة التمويل والتنمية, العدد 4, المجلد 32, ( واشنطن, صندوق النقد الدولي), 1995,

٣– ادم نوح علي معابدة, مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي, مصدر سبق ذكره,

٤-سعيد يوسف كلاب؛ وآخرون, دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد, ورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية( القاهرة, الجهاز المركزي للمحاسبات), 2006,

٥-القرآن الكريم سورة. الأعراف أيه ١٤٢

٦-( ﻣروان ﻣﺣﻲ اﻟدﯾن اﻟﻧﺻوﻟﻲ ، اﺛر اﻟﻔﺳﺎد ﻓﻲ اﻟﻧﻣو اﻻﻗﺗﺻﺎدي ، ورﻗﺔ ﻗدﻣت اﻟﻰ اﻟﻣؤﺗﻣر اﻟﻌﻠﻣﻲ اﻟدوﻟﻲ ﻟﻧﻘﺎﺑﺔ ﺧﺑراء اﻟﻣﺣﺎﺳﺑﺔ ﻓﻲ ﻟﺑﻧﺎن ﺣول اﻟﻣﺣﺎﺳﺑﺔ وﻣﺗطﻠﺑﺎت اﻟﻘرن اﻟﺣﺎدي واﻟﻌﺷرﯾن ١٩٩٨.

٧-(ﻣﯾﺧﺎﺋﯾل ﺟوﻧﺳون ، ﻓﺳﺎد اﻹدارة واﻹﺑداع ﻓﻲ اﻹﺻﻼح، ﺗرﺟﻣﺔ ﻋﺑد اﻟﺣﻛم أﺣﻣد اﻟﺣزاﻣﻲ،اﻟدار اﻷﻛﺎدﯾﻣﯾﺔ ﻟﻠﻌﻠوم ، اﻟﻘﺎﻫرة ،٢٠٠٩

٨-نقماري سفيان, حوكمت الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري, (الجزائر, جامعة بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير), 2012

٩-محمود عبد الفضيل, مفهوم الفساد ومعاييره, مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر, ناصر الأغا, الترهل والفساد الإداري بمؤسسات الدولة, مصدر سبق ذكره.

١٠-عبد الرحمن الهيجان، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب , العدد 23, المجلد12, (الرياض, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية), 1997

١١-محمد داغر. علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية، لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دولة عربية, ط1, (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2001

١٢-محمود صادق سليمان، الفساد:الواقع والدوافع والانعكاسات السلبية, مجلة الفكر, العدد 54، (الشارقة:مركز بحوث الشرطة الشارقة) ، 2005

١٣-د محمد عبد صالح حسن. د. عماد صلاح الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق

١٤-د. عبدالله بن حاسن الجابري . قسم الاقتصاد الاسلامي . جامعه أم القرى . المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي لجامعه أم القرى . الفساد الاقتصادي . انواعه- اسبابه أثارة وعلاجه

١٥-م.م محمد غالي راهي جامعة الكوفة كلية القانون- الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته مجلة الكوفة العدد٢

١٦ - محمود عبد الفضيل. مفهوم الفساد ومعاييره. مجلة المستقبل . العدد ٣٠٩ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٦

١٧-هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الأداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ،دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١

١٨-مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤

١٩-صحيفة الصباح البغدادية الصادرة في ٢٠٠٦/٢/٢٢

٢٠-أ. د هاشم الشمري . د. ايثار الفتلي. الفساد الاداري والمالي واثارة الاقتصادية والاجتماعية

٢١-د. سالم محمد عبود / جامعة بغداد ٢٠٠٨/ ظاهرة الفساد والاداري والمالي دراسة في اشكالية الاصلاح والاداري والتنمية

٢٢-مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرقونة محروتن ) الفساد والتنمية الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية – القاهرة- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ٢٠٠٣

٢٣--محمد المعموري وأخرون ، العلاقة بين البيروقراطية والفساد وأثرها على التنمية الاقتصادية. نشر في كتاب الشفافية في النشاط الأقتصادي العراقي. كلية الإدارة والاقتصاد. بغداد ٢٠٠٥

٢٤- سالم توفيق النجفي ،دراسة حالة العراق تحت الاحتلال. نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية

٢٥-اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للأبحاث ، مركز العراق للأبحاث ،بغداد ، ٢٠٠٦

٢٦--نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، ط١. مؤسسة وارث الثقافية. ٢٠٠٨

٢٧-مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد في العراق. رؤية اصلاحيه وشرعيه. تحرير جميل عوده. واشنطن. ٢٠٠٦

٢٨-بحث المحقق زيد مجبل عبد النبي . شعبه التحليل المعلوماتي و – قانونى صالح حسن كاظم رئيس شعبة البحوث الجهات المسؤولة بمكافحة الفساد في العراق

٢٩-م باحث- نور شرهان عداي م رئيس مخمنين عبد الكاظم داخل عجلان - الفساد واثرة على الاقتصاد والعالم